



منتدى الأحساء للتحكيم

التحكيم الإلكتروني

2024

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ
وَبِحَمْدِكَ



تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير

سعود بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود

محافظ الأحساء



كلمة مركز الأحساء للتحكيم التجاري

المدير التنفيذي د. صالح العامر

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم

يوم بهيج شهدته الأحساء برعاية كريمة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن طلال بن بدر آل سعود محافظ الأحساء، وبتشريف من سعادة وكيل المحافظة الأستاذ معاذ بن إبراهيم الجعفري، حيث نظم مركز الأحساء للتحكيم التجاري بالتعاون مع الغرفة التجارية بالأحساء النسخة الثانية من (منتدى الأحساء للتحكيم) في مناسبة قانونية مميزة عنوانها العدالة ونجمها التحكيم.

ضمن رسالة المركز ورؤيته وأهدافه ودوره المأمول في نشر وترسيخ ثقافة اللجوء للتحكيم والتوفيق بالمملكة، وتعزيز الفهم وتحقيق التميز في التفاوض والوساطة والتحكيم والممارسات التصالحية يأتي تنظيم هذه النسخة، تحت عنوان (التحكيم الإلكتروني) ليواكب ما يشهده العالم من تحولات رقمية وطفرة إلكترونية في شتى المجالات، آمليْن أن يُسهم في تعزيز وتطوير ثقافة وممارسات التحكيم الإلكتروني كوسيلة مرنة وسريعة وآمنة وشفافة وأقل تكلفة لفض المنازعات.

لقد كان للمركز منذ إنشائه بمبادرة من غرفة الأحساء سعي مستمر حثيث وجهود مُخلصة لخدمة قطاع التحكيم والوساطة، حيث نظم العديد من الفعاليات والزيارات والمبادرات التوعوية والتثقيفية في هذا المجال، وأطلق عددًا من المنتجات التحكيمية بتكاليف معقولة، واتخذ الجودة والتميز شعارًا له، في تقديم هذه المنتجات والخدمات، إسهامًا منه في تعزيز وترسيخ ثقافة اللجوء للوسائل البديلة لحل المنازعات.

وفي هذا السياق؛ وتأكيدًا وتعزيزًا للالتزام بالتميز الذي يسعى إليه المركز؛ يشرفنا ويسعدنا أن نعلن في هذا المنتدى عن التدشين الأولي لمنصة التحكيم الإلكترونية الخاصة بمركز الأحساء للتحكيم التجاري والتي ستكون متاحة بحول الله للقضايا والخدمات التحكيمية في المركز وخارجه على حد سواء.

ختامًا، أتوجه بالشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن طلال محافظ الأحساء على رعايته للمنتدى، ولسعادة وكيل المحافظة لتشريفه وحضوره. الشكر موصول أيضًا لضيوفنا الأكارم المشاركين والمتحدثين من الخبراء والمستشارين والمحامين وكذلك الجهات الراعية والداعمة في المنتدى والمهتمين والمتابعين كافة، سائلًا الله للجميع التوفيق والسداد.

افتتاح المنتدى

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن طلال بن بدر آل سعود محافظ الأحساء، وبحضور سعادة وكيل المحافظة الأستاذ معاذ بن إبراهيم الجعفري، نظم مركز الأحساء للتحكيم التجاري "منتدى الأحساء للتحكيم" في نسخته الثانية بعنوان: "التحكيم الإلكتروني" والذي يأتي ضمن أهداف المركز في الإسهام في دفع عجلة التطور في التحكيم، وتعزيز وتطوير ممارسات التحكيم الإلكتروني في ظل الرقمنة والتحولات الإلكترونية في شتى المجالات.



منتدى الأحساء للتحكيم

التحكيم الإلكتروني

إحصائيات المنتدى

الأركان المشاركة

10

المشاركين في الأركان

+25

عدد الضيوف المشاركين

15

ضيف

القطاع الأكاديمي
القطاع التقني
المراكز التحكيمية
قطاع المحاماة
القطاع التشريعي
القضاء واللجان القضائية

القطاعات الممثلة

6

الحضور

+300

نسبة رضا الجمهور

90%

التوصيات

8

التحديات

9



تدشين منصة التحكيم

أطلق مركز الأحساء للتحكيم التجاري المنصة الإلكترونية للتحكيم المؤسسي في المنتدى بتدشين من سعادة وكيل المحافظة أ. معاذ الجعفري، والتي تعنى بإدارة ملفات القضايا التحكيمية بشكل إلكتروني بالكامل.

أبرز مميزات المنصة:

- * توليد محاضر الجلسات بالذكاء الاصطناعي حسب تخصص القضية ونوعها
- * تمكين المحكمين والأطراف من التوقيع على المحاضر بكل أمان ومصداقية
- * تنويه الأطراف وأمين السر على كل الأحداث التي تطرأ في القضية
- * متابعة عضويات المحكمين والوسطاء وأمناء السر
- * إمكانية عقد الجلسات افتراضياً
- * إصدار الشهادات للأعضاء



فيديو تعريفى بالمنصة

9 تحديات

تواجه التحكيم الإلكتروني ناقشها منتدى الأحساء للتحكيم

1 التحقق من هوية الشهود في التحكيم الإلكتروني.

2 التأكد من مصداقية الشهادة وعدم وجود عوارض عليها.

3 الإخطار الإلكتروني وكفايته لتحقيق مبدأ انعقاد الخصومة.

4 أثر السرعة في الإجراءات وإنهاء القضايا على جودة الأحكام.

5 شروط اعتماد الأدلة الرقمية في نظام الإثبات.

6 مبدأ علانية الجلسات في القضاء الإلكتروني.

7 سرعة التطور الرقمي وأثره على الإثبات.

8 أثر سرية أحكام التحكيم وقلة البيانات المتعلقة به على تطبيق الذكاء الاصطناعي في التحكيم.

9 سرعة التطور في الذكاء الاصطناعي ومدى إمكانية أن تحل الآلة محل الإنسان.



8 توصيات

من جلسات المنتدى حول مستقبل التحكيم الإلكتروني

1 تعزيز المحتوى الأكاديمي فيما يتعلق بإجراءات التقاضي الإلكتروني في المقررات الدراسية ذات الصلة.

2 تكثيف الأبحاث المتعلقة بتطوير القضاء والتحكيم الإلكتروني.

3 دعم وتعزيز الربط الإلكتروني بين مراكز التحكيم ووزارة العدل.

4 إدراج أحكام ومواد تتعلق بالإجراءات الإلكترونية في نظام التحكيم.

5 ضرورة اللجوء في إجراءات التحكيم الإلكتروني الحر إلى منصات إلكترونية آمنة.

6 إنشاء منصة رسمية للتأكد من المستندات والتوقيعات الإلكترونية بدلاً من التوجه إلى الأدلة الجنائية.

7 دعم الجهود الرامية لتطوير القضاء الإلكتروني وقياس تجربة أصحاب المصلحة.

8 استقطاب خبرات فنية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تطوير القضاء والتحكيم الإلكتروني.



— صور من المعرض المصاحب —



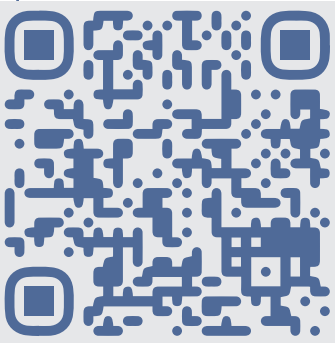
تقرير جلسات

منتدى الأحساء للتحكيم

التحكيم الإلكتروني

جلسات منتدى الأحساء للتحكيم التجاري

- ١ تجربة القضاء الإلكتروني لدى المحاكم واللجان القضائية
- ٢ تحديات الإثبات في التحكيم الإلكتروني
- ٣ التحكيم الإلكتروني تجارب وخبرات
- ٤ الذكاء الاصطناعي وأثره على التحكيم



لمشاهدة تسجيل جلسات المنتدى



الدكتور
محمد بن عبد الله الملحم

رئيس لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات
الرؤية الضريبية في الامام



الدكتور
يوسف بن عبد اللطيف الجبر

رئيس مجلس إدارة مركز الأحساء للحكيم
التجاري محام ومحكم، ومستشار قانوني



فضيلة الشيخ
عقيل بن عبد الرزاق العقيل

قاضي سابق بمحكمة الاستئناف بالمنطقة
الشرقية، رئيس دوائر حقوقية وأحوال شخصية



الدكتور
عبد اللطيف بن عوض القرني

محام ومحكم، ومستشار قانوني، مؤسس
شركة د. عبد اللطيف القرني للمحاماة
والاستشارات القانونية



الدكتور
رياض بن محمد السيادي

مدير معهد للدراسات القضائية والقانونية
بمملكة البحرين، باحث في مجال التحكيم
التجاري الدولي



الدكتور
سعد بن محمد الرشيد

مختص في شؤون التشريعات والتحليل
الاقتصادي للقانون ومستشار قانوني



الأستاذ
معاذ بن عادل الشدي

الأمين العام المكلف للمركز السعودي
للتحكيم المفاري، مؤسس إدارة التحقيق
وتسوية المخالفات في الهيئة العامة للغمار



الدكتور
عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فريان

محام ومحكم، ومستشار قانوني، مؤسس شركة
د. عبد العزيز آل فريان محامون ومستشارون



الأستاذ
إسماعيل بن معتق الصيدلاني

محام ومحكم، ومستشار قانوني، رئيس
مجلس إدارة شركة مساهمة عربية



الدكتور
عبد الرحمن بن سعد الدوسري

أستاذ مساعد في كلية الحقوق بجامعة الملك
فيصل، باحث في التشريعات القانونية للذكاء
الاصطناعي



المهندس
عبد اللطيف بن محمد الجبر

مدير عام في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء
الاصطناعي - سدايا



الأستاذة
نسرین بنت محمد حرم

المدير التنفيذي لشركة ساير لو ليميتد وشركة
الفسطاطي لخدمة المعلومات، ومضيف الحلول
التقنية لخدمة القطاع القانوني



الدكتور
عبد العزيز بن عبد الله الراشد

عضو مجلس إدارة مركز الأحساء للحكيم التجاري،
رئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق بجامعة
الملك فيصل



الدكتور
عمر بن عبد اللطيف المقرن

أستاذ مساعد في كلية الحقوق بجامعة الملك
فيصل، زمالة المستشار الشرعي في تسوية
المنازعات



الدكتور
سعود بن محمود الحليبي

أستاذ مساعد في كلية الحقوق بجامعة الملك
فيصل، متخصص في القانون المالي والضريبي
والصياغة التشريعية

الجلسة الأولى

تجربة القضاء الإلكتروني لدى المحاكم واللجان القضائية



مدير الحوار: د. سعود بن محمود الحليبي



أبرز ما ذكر

فضيلة الشيخ عقيل بن عبدالرزاق العقيل

(قاض سابق بمحكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية بدرجة رئيس محكمة استئناف
رئيس دوائر حقوقية وأحوال شخصية)



- * عام ١٤٢٨هـ كان نقطة تحول تاريخية للقضاء في المملكة العربية السعودية بعد صدور نظام القضاء.
- * التطور الذي يشهده القضاء حاليًا يعد نقلة نوعية سهّلت الكثير من الإجراءات القضائية.
- * المحاكم الإلكترونية اليوم عززت ضمانات استقلال القضاة بشكل أكبر.
- * تساعد الوسائل الحديثة في الحد من إشكالية التحقق من صفة أطراف القضية.
- * الأحكام الصادرة بالاستناد إلى أدلة رقمية هي في الغالب جزائية، ولا ينفي ذلك وجودها في الأحكام التحكيمية.

الدكتور يوسف بن عبداللطيف الجبر

(رئيس مجلس إدارة مركز الأحساء للتحكيم التجاري، محام ومحكم، ومستشار قانوني)



- * أول تجربة للتقنية في القضاء هو برنامج القاضي الافتراضي عام ١٩٦٦م، وأول محكمة إلكترونية لفض المنازعات بدأت في سنغافورة عام ٢٠٠٠م.
- * التقاضي الإلكتروني ساهم في رفع مستوى الشفافية ودعم خطط الدولة في محاربة الفساد وارتفاع معدل الإنجاز وجودة المخرجات، وساهم في زيادة دخل مكاتب المحاماة.
- * من الضروري أن يشتمل نظام التحكيم ولائحته التنفيذية على أحكام استعمال التقنية بصورة أكبر حيث لا يوجد سوى مادة واحدة متعلقة باستعمال التقنية.
- * غلبة تبادل المذكرات على الترافع الشفهي مما أسهم في زيادة الإنجاز.

الدكتور محمد بن عبدالله الملحم

(رئيس لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الزكوية الضريبية في الدمام وعضو
لجان قضائية أخرى)



- * تجربة التقاضي وتحقيق العدالة أصبحت أيسر مع إجراءات التقاضي الإلكتروني لدى اللجان القضائية.
- * من أبرز الإشكاليات التي يواجهها التقاضي الإلكتروني هو عدم تمكن بعض فئات المجتمع من التعامل مع التقنية.
- * لا زال الكثير غير مقتنع أن المحامي في حقيقته مساعد لهم في التقاضي.
- * ساهم التقاضي الرقمي في تسهيل وأتمتة إجراءات قيد دعاوى الزكاة والضريبة.



الجلسة الأولى تجربة القضاء الإلكتروني لدى المحاكم واللجان القضائية

يدير الحوار الدكتور سعود بن محمود الطيبي

خطت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة في مجال التحول الرقمي، وكان لمجال العدل والقضاء وفق المنازعات اهتماماً خاص غيّر هذا المجال لجميع أطرافه ومستفيديه، وهذه الجلسة تهئ الحديث عن التحكيم الإلكتروني بالنظر إلى التجارب التي سبقتها.

مشاركة فضيلة الشيخ عقيل بن عبد الرزاق العقيل

(قاض سابق بمحكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية بدرجة رئيس محكمة استئناف، رئيس دوائر حقوقية وأحوال شخصية)

إن التحول الكبير الحاصل في نظام القضاء منذ عام ١٤٢٨هـ ساعد في تجربة التحول الرقمي، ومن أدرك القضاء قبل هذا التاريخ سيلحظ هذه النقلة الكبيرة، وكيف أن القضايا أصبحت تحسب بالأيام لا السنين.

وبالنظر للتطور الذي حصل لمؤسسة القضاء في التاريخ الإسلامي ففي العهد النبوي الشريف كان الخصوم يلجؤون للنبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ثم من بعده للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وفي عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه أنشئت دار للقضاء، ثم انتقلت هذه الفكرة وتطورت إلى عهدنا الحالي.

كانت بداية تأسيس رئاسة القضاء في المملكة في الحجاز تلتها المنطقة الوسطى، ثم دُمجت مؤسستين في رئاسة واحدة باسم رئاسة القضاء، وفي عام ١٣٨٢هـ أنشئت وزارة العدل ولم تباشر عملها إلا في عام ١٣٩٠هـ ثم بعدها بخمس سنوات صدر نظام القضاء مشتملاً على تراتيب المحاكم، واستمر الحال على ما هو عليه حتى وصلنا للنقلة النوعية الكبيرة بصدور نظام القضاء عام ١٤٢٨هـ. ولا شك أن المحاكم الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في تيسير عملية التقاضي، فالحاجة إلى إنشاء محاكم في أماكن بارزة أصبحت محدودة مع وجود المحاكم الإلكترونية التي يسهل اللجوء إليها من قبل المستفيدين والقضاة وأعاونهم. كذلك تساهم المحاكم الإلكترونية في حماية محتويات المحكمة وسجلاتها والتي كان يقتضي حفظها توفير أماكن وغرف مهيأة تحفظ سريتها وتحميها من أي طوارئ وأعراض كالأمطار وغيرها، كما أن نقل السجلات كان يمثل عبئاً كبيراً انتهى مع وجود المحاكم الإلكترونية التي توفر سجلات إلكترونية، كما أن المحكمة والغرف الافتراضية والسجلات الإلكترونية سهلت عملية التفتيش القضائي والرقابة على القضاة وساهمت في تخفيف العبء على السلطة المختصة.

- تعزيز توعية الجمهور بمميزات وفوائد التقاضي الإلكتروني.
- سن تنظيم خاص بالتقاضي الإلكتروني.
- تضمين منهج التقاضي الإلكتروني في كليات الشريعة والحقوق.

مشاركة د. يوسف بن عبداللطيف الجبر

(رئيس مجلس إدارة مركز الأحساء للتحكيم التجاري،
محام ومحكم، ومستشار قانوني)

كانت انطلاقة تجربة التقنية الأولى للقضاء الإلكتروني في عام ١٩٩٦م عندما قام معهد قانون القضاء وجمعية التحكيم الأمريكية بإدارة برنامج القاضي الافتراضي والإشراف عليه وجُعِلت له قوانين تحكمه، ثم في عام ١٩٩٩م انعقد المؤتمر الدولي في فيينا من قبل الرابطة الدولية للقانون الإجرائي لدراسة أثر التكنولوجيا والاتصالات على الإجراءات المدنية، وبعدها بسنة بدأت سنغافورا أول محكمة إلكترونية متخصصة في فض المنازعات، وفي البرازيل كان لديها مبادرة العدالة على عجلات وكانت تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

وفي إطلاقة تاريخية سريعة على تحول المملكة الإلكتروني في الجانب العدلي، فقد بدأ ببوابة ناجز عام ٢٠١٧م، وبعدها بعام جاء مشروع التحول الرقمي لمحاكم الأحوال الشخصية، وبعد ذلك بعام أُطلِّ تطبيق موثوق، ثم في عام ٢٠٢٠م دُشنت منصة تراضي الرقمية للصلح والبوابة القضائية العلمية الرقمية، وكذلك بدأت خدمة الإفراغ العقاري عبر الاتصال المرئي، ثم في عام ٢٠٢١م تم إطلاق البورصة العقارية وبعدها بعامين تم إطلاق خدمات إلكترونية لتصفية التركات.

ويمكن القول أن الضمانات القضائية التي كانت موجودة في المحاكم التقليدية لم تتأثر بالتحول للقضاء الإلكتروني فالأنظمة الموضوعية والإجرائية هي ذاتها، بل إن تجربة القضاء الإلكترونية أعطت مزيداً من الضمانات، وهناك عدة أمثلة على ذلك: أولاً: مسألة ضمانات استقلال القضاة تتحقق بشكل أكبر في القضاء الإلكتروني، فالقضية المعروضة على الدائرة لا يطلع عليها سوى القضاة في الدائرة وأمين السر، بل حتى رئيس المحكمة قد لا يخول له الاطلاع على القضية.

ثانياً: ساهمت المحاكم الإلكترونية في حل مسألة التحقق من صفة أطراف القضية، ففي السابق كان يصعب الجزم بهوية المرأة إلا من قبل المعرفين، أما الآن وبالوسائل الحديثة انقضت إجراءات التحقق من الهوية وأصبحت أسير من السابق. ثالثاً: سرعة البت وعلانية الجلسات وحق الدفاع تيسر بشكل أكبر مع القضاء الإلكتروني، وقد يكون التوفيق بين سرعة البت وجودة الأحكام القضائية تحدياً، إلا أن المخاوف التي قد تطرأ على ذلك يمكن ضبطها والحد من أثرها من خلال درجات التقاضي.

ختاماً، ينبغي الإشارة إلى عدة وصايا وجوانب هامة لضمان تطور العملية القضائية الإلكترونية مستقبلاً ومن ذلك:

- تقييم التجربة من قبل جهات معتمدة على الوجه المطلوب، بالإضافة إلى استطلاع آراء العموم في التجربة، وتمكين النخب والخبراء الأكاديميين في الجامعات ونحوها من تقديم المقترحات للجهات المعنية مثل وزارة العدل لتقييم التجربة كذلك.
- تمكين المراكز البحثية من تطوير إجراءات القضاء الإلكتروني.

بالقياس على التجربة القضائية وبالنظر إلى مواد الأنظمة التي تحدثت عن التقنية نلاحظ وجودها في كلٍّ من نظام المرافعات ولائحته التنفيذية، ونظام المحكمة التجارية ولائحته التنفيذية، أما في نظام التحكيم ولائحته فلا توجد إلا مادة وحيدة وهي المادة الثالثة في اللائحة وهذا نقص وقصور يجب معالجته والاقتباس والقياس على ما ورد في الأنظمة الأخرى حتى لا يشوب أداة التحكيم الإلكتروني أي تردد في استعمالها.

ختامًا نوصي بتنفيذ الآتي لتطوير منظومة التحكيم الإلكتروني:

- منح مراكز التحكيم مساحة أكبر لإدارة العملية التحكيمية.
- إنشاء برنامج إلكتروني موحد للدعوى التحكيمية.
- إنشاء قاعدة بيانات للتسبيبات والأحكام.
- تخصيص دوائر محددة بجميع محاكم الاستئناف ليكون هناك تواصل مباشر ودائم.
- تطوير مستوى أمناء سر التحكيم وتقنين الأتعاب ووضع برنامج إلكتروني لحسابها.
- تيسير الإجراءات والتدابير الاحترازية والتحفظية.
- إنشاء بوابة إلكترونية للمحكمين.
- التحول للتحكيم المؤسسي دون الحر.
- استقطاب خبرات فنية لتطوير التحكيم الإلكتروني والاستفادة من تجارب التحكيم الرائدة.



وقد حاز التقاضي الإلكتروني العديد من المزايا، منها الشفافية، ودعم خطط الدولة في محاربة الفساد، وسرعة الحصول على المعلومة، كذلك اختصار الوقت والجهد والمصروفات، ولعل من أجمل مزاياه أن نطاق العمل أصبح مفتوحًا على مدار الساعة مما يعين على ارتفاع معدل الإنجاز وجودة المخرجات، كذلك من مزاياه القضاء على وقائع ضياع المعاملات والأوراق ومعالجة ظاهرة الغياب أو التأخر عن الجلسات، كذلك ميزة دمج المحاكم، وانتهاء ظاهرة التلاسن والسجلات السلبية، وأهم ميزة وهي الهدف الأسمى أن تنفيذ الأحكام القضائية أصبح إلكترونيًا.

أما مزايا التقاضي الإلكتروني بالنسبة لمكاتب المحاماة فعديدة: منها زيادة الدخل بسبب ارتفاع معدل الإنجاز وزوال أسباب تأخر الأحكام، كذلك مراقبة أداء المترافعين، توسع نطاق تقديم الطلبات ليصبح على مدار الساعة، سهولة حضور الشهود، تيسير تقديم التظلمات والشكاوى، وتوافر المرجعيات والإرشادات.

ورغم وجود هذه المميزات إلا أن التجربة يعثرها وجود بعض الملاحظات، فالمحامي منحصر في كرسيه عند الترافع ويحاول إيصال رسالته قدر المستطاع بعد أن كان ينطلق بحرية في أرجاء قاعة المحكمة ويستفيد من كافة الوسائل المتاحة للترافع. وهنا يلعب المحامي المتسلح بالمهارات الشخصية من سرعة بديهة وطلاقة في التعبير وتركيز شديد لئلا يقع ضحية للسرحان كون المحاكمة افتراضية.

من الإشكاليات كذلك وجود تحديات تقنية يتبعها صعوبة في تطبيق علانية الجلسات، كذلك اختلال التوازن بين سرعة وجودة الأحكام.

مشاركة د. محمد بن عبدالله الملحم

(رئيس لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الزكوية
الضريبية في الدمام، وعضو لجان قضائية أخرى)



ساهم التقاضي الإلكتروني بزيادة عدد القضايا المنظورة في اللجان شبه القضائية على مر السنين، كما ساعد ذلك على إلغاء الاختصاص المكاني للجان كما جاءت به قواعد عمل اللجان مؤخرًا، والتي أتاحت للدوائر النظر في الدعاوى القائمة في المملكة بغض النظر عن اختصاصها المكاني.

وبالنسبة للإشكاليات الواردة على التحول الإلكتروني في عمل اللجان الزكوية والضريبية فقد أصبح من الممكن تقييد الدعاوى من قبل أشخاص غير ممارسين أو ليس لديهم الإلمام الكافي أو الأهلية اللازمة لذلك، مما يؤثر على مسألة التقيد بالمدد النظامية وجودة الترافع التي تتطلب إلمامًا واسعًا في مثل هذه الدعاوى.

وإن من الإشكاليات في التقاضي الإلكتروني كذلك هو صعوبة ممارستها من قبل فئة معينة من المجتمع ككبار السن والذين ليس لديهم القدرة على التعامل مع مثل هذه الأنظمة.

علانية الجلسات أيضًا هي تحدي في التقاضي الإلكتروني، كما أن دخول عدد كبير من الحاضرين قد يؤثر على جودة الجلسة وقدرة الناس على سماع المتحدثين فيها وهو ما تسعى اللجان لمعالجته مع توفير القدر اللازم من السرية التي تتطلبها بعض الدعاوى.

الجلسة الثانية

تحديات الإثبات في التحكيم الإلكتروني



مدير الحوار: د. عبدالعزيز بن عبدالله الراشد



أبرز ما ذكر

الدكتور سعد بن محمد الرشيد

(مختص في شؤون التشريعات والتحليل الاقتصادي للقانون، ومستشار قانوني في عدد من الجهات)



- * الإثبات الإلكتروني يدور حول مفهومي، الأول صحة نسبة البيانات إلى مصدرها من عدمها والثاني وجود رابطة بين البيانات ومصدرها.
- * نظام الإثبات اشترط القدرة على استرجاع البيانات حتى تعد الوسيلة مؤهلة لاعتمادها دليلاً رقمياً يستند عليه.
- * النظام القضائي واكب التطورات الرقمية وساوى الدليل الرقمي بالكتابي، مما يعكس الاعتراف بأهمية الأدلة الرقمية.
- * يتميز نظام الإثبات السعودي عن كثير من الأنظمة المقارنة بإعلاء سلطان الإرادة.

الدكتور رياض بن محمد السيادي

(مدير معهد الدراسات القضائية والقانونية بمملكة البحرين، باحث في مجال التحكيم التجاري الدولي)



- * في مملكة البحرين يعد الإقرار عبر الشاشة إقراراً قضائياً على سبيل القياس.
- * تعد الشهادة تحدٍ كبير في التحكيم الإلكتروني لما تثيره من إشكاليات حول التأكد من هوية وإرادة الشاهد.
- * التأكد من هوية الشاهد الذي يدلي بشهادته إلكترونياً تحدٍ كبير، مما يتطلب ربط المعلومات بجهاز مركزي.
- * أغلب الدول اليوم استحدثت نظام الإخطار الإلكتروني.

الدكتور عبداللطيف بن عوض القرني

(محام ومحكم، ومستشار قانوني، مؤسس شركة د. عبد اللطيف القرني للمحاماة والاستشارات القانونية)



- * المنظم السعودي جعل الإثبات في نظام مستقل، نظراً لتوجه إرادته لحسم كل ما يتعلق بالإثبات في موضع واحد.
- * الاجتهادات الفقهية يغلب عليها معالجة المسائل الحديثة أسرع من القضاء.
- * لا يزال هناك إشكالية في التأكد من صحة الأدلة الرقمية ولذلك فإن نسبة كبيرة من الأدلة الرقمية لا تقبل إلا إذا عُززت بأدلة أخرى.
- * أكثر الأحكام التي صدرت بواسطة أدلة رقمية كانت جزائية، لكن هذا لا يعني أنه غير موجود في التحكيم.



الجلسة الثانية تحديات الإثبات في التحكيم الإلكتروني

يدير الحوار الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الراشد

يحظى التحكيم الإلكتروني باهتمام ملحوظ، وذلك نتيجة للعديد من المزايا والفوائد في حل المنازعات التجارية التي تتوافر فيه. ومع ذلك، فإن هذا التحول الإلكتروني في التحكيم ليس خاليًا من التحديات والصعوبات، فعلى الرغم من أن التحكيم الإلكتروني يستفيد من سرعة الاتصال وسهولة الوصول إلى المعلومات، إلا أنه يواجه تحديات وعوائق تتعلق بإثبات صحة الأدلة وإثبات صحة الهوية الإلكترونية للأطراف وسلامة الوثائق الرقمية والتعامل مع الأدلة الإلكترونية المتغيرة. ونستعرض في هذه الجلسة أبرز ما يواجه الإثبات في التحكيم الإلكتروني من تحديات.

مشاركة د. سعد بن محمد الرشيد

(مختص في شؤون التشريعات والتحليل الاقتصادي للقانون، ومستشار قانوني في عدد من الجهات)

تماشيًا مع توجه نظام المعاملات الإلكترونية وذلك حسب إفادة الكثير من الفنيين؛ يجب التنويه أن استخدام مصطلح (الرقمي) بدلاً من (الإلكتروني)، فمتى ما ذكر مصطلح رقمي في هذا الحديث فيعني به الإلكتروني. يثار تساؤل في خضم المعاملات الإلكترونية، وهو من منا يستخدم الورقة والقلم؟

في الحقيقة يغلب علينا استعمال الأجهزة والوسائل الإلكترونية والتي أصبحت تشكّل الغالب من المراسلات وتداول المعلومات والبيانات وتشكل المادة الخام لعنصر الإثبات الذي يلجأ إليه عند وجود مشكلة أو عند التهيئة أو التوطئة للنزاع القضائي، هذا الواقع سيكون من أكثر العناصر التي سيحتكم إليها عند النزاعات.

فيما يخص نظام الإثبات فقد امتاز باعترافه بالدليل الرقمي والذي كان سابقًا قبل صدور النظام أقرب لكونه قرينة أو للاستئناس ولذلك نقوم بتحليل واستعراض بعض المفاهيم التي تدور حول الإثبات الإلكتروني وحجته.

المسألة الأولى هي صحة نسبة البيانات إلى مصدرها من عدمه، وحين التمعّن في الأنظمة المقارنة يجد أنها بنيت وصيغت على أمرين: الأول أن مفهوم الإثبات الرقمي يدور حول إمكانية نسبة هذه البيانات إلى مُصدرها، والثاني هو وجود رابطة بين البيانات وبين مصدرها، وهذا ما اتجه إليه نظام الإثبات السعودي وأنظمة السجلات الإلكترونية ووزارة الاتصالات في ربط كل البيانات الرقمية بمصدرها في السجل الرقمي، فكل إجراء رقمي له سجل رقمي من خلاله يمكن الاستدلال على مصدر هذه البيانات والحكم على صحتها بعد ذلك.

فالمملكة كانت بنظامها سباقه في أن أولت هذين الأمرين اهتمامًا ويحق لنا الفخر بأن الكثير من الدول غيرت أنظمتها بعد صدور هذا النظام.

المسألة الثانية والتي قد تكون تحديًا في الإثبات الرقمي؛ هي اشتراط القدرة على استرجاع البيانات ليكون الدليل الرقمي حجة، وهو شرط نص عليه النظام ليكون الدليل الرقمي حجة يمكن الاستناد عليه، فما كان دليلًا رقميًا ويصعب استرجاع البيانات منه فيسقط ولا يعد دليلًا رقميًا.

المسألة الثالثة هي تحدي سرعة التطور والتحول في الوسائل الرقمية، إلا أن النظام تحرز لذلك بأن ترك مجالًا للأدلة الإجرائية الرقمية التي تصدر من وزارة العدل بشكل مباشر، والتي تأتي للاستجابة لمتغيرات العصر، وإن من الأمور المهمة التي عالج فيها النظام ما يمكن أن يستجد في العالم الرقمي، هي ربط الدليل الرقمي بالكتابة والمساواة بينهما وتحرز منه لأي فراغ تشريعي حيث جعل النظام الكتابة صاحب الولاية العامة في تغطية الفراغ التشريعي. ونتيجة لهذا الربط أصبح بإمكاننا أن نعصد الدليل الرقمي بوسيلة إثبات أخرى كالشهادة واليمين وغيرها.

المسألة الرابعة هي السلطة الممنوحة للقاضي في قبول أو رفض ما يتعلق بالدليل الرقمي وخصوصًا الدليل الرقمي العادي، وهذا الأمر يمكن استنتاجه بالربط بين الدليل الرقمي والكتابي الذي ذكره النظام، وبهذا أُعطي القاضي المساحة بأن يتجاوز الكثير من الأسئلة والتحقيقات في حال توفرت بعض الشروط المنصوص عليها في المادة ذات الصلة، خصوصًا فيما يتعلق بحجية الدليل العادي وهو الدليل الذي لم يستوف شروط الدليل الرسمي.

مسألة أخرى تميز بها نظام الإثبات، هي إعلاء سلطان الإرادة في وسائل الإثبات وهذه مسألة قلما تتميز بها أنظمة الإثبات المقارنة، فقد مكن النظام في أحكامه العامة الأطراف من اختيار الوسيلة المناسبة للإثبات قبل الدخول في الخصومة وذلك من خلال العقد الذي أنشأ الالتزام محل الخصومة ابتداءً. إضافة إلى ذلك، فإن وسائل الإثبات ليست حكرًا على تلك التي اعتمدها النظام مما يتيح للأطراف في المعاملات التجارية اختيار وسيلة إثبات ملائمة، الأمر الذي يعزز مبدأ حرية الإثبات في المعاملات التجارية التي تكفل السرعة والمرونة التي تتطلبها المعاملات التجارية. كما أن لذلك مزية أخرى تتمثل في تحقيق المقصد التشريعي في خفض التكلفة الاقتصادية للتشريع، ذلك أن الأنظمة لها تكلفة اقتصادية ومن الضروري أن تعلق فائدة التشريع على تكلفته، وعندما يكون للأطراف الأطراف الحرية في اختيار وسيلة الإثبات فإننا نكون قد حققنا المقصد التشريعي وخفضنا التكلفة الاقتصادية للنظام.

يتبين لنا من خلال هذا العرض أن نظام الإثبات جاء بدرجة عمومية وتجريد عالية تجعل التشريع في بحبوة من مواكبة المستجدات في هذا العصر، وبخلاف ما اتجهت إليه بعض الأنظمة المقارنة في تكوين بعض اللجان من الجهات المعنية للنظر في مستجدات الإثبات بدلاً من النص عليها في تشريعاتها فإن النظام السعودي وضع النصوص بدرجة عالية من التجريد في قواعدها القانونية تمكن القاضي من التفسير بشكل يواكب المستجدات وهذه قفزة كبيرة جدا نفخر بها جميعًا.

مشاركة د. رياض بن محمد السيادي

(مدير معهد الدراسات القضائية والقانونية بمملكة البحرين، باحث في مجال التحكيم التجاري الدولي)

لم يبدأ التحكيم بتدخل الدول، أو المشرع أو الجهة التي تضع القوانين، بل بدأ كوسيلة رضائية بين الأطراف خصوصًا في مجتمع المال والأعمال، لفض نزاعاتهم بشكل مستقل بعيدًا عن المحاكم الرسمية، وهذه مسألة قديمة جدًا في مختلف الأمم والشعوب، وتطور التحكيم مع تطور المجتمعات وظهور الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، التي ألزمت الدول الأعضاء أن توفر بيئة ميسرة للعدالة ونفاذ القانون والأحكام. من هذا المنطلق بدأت الدول تصلح وتطور أنظمتها القضائية، وبدأت بتوفير وتنظيم الطول البديلة كالتحكيم والوساطة. ثم تلا ذلك صدور تقارير دولية لتقيس سهولة النفاذ للعدالة كأحد أهم مؤشرات هذه التقارير، فكان لمثل هذه التقارير دور بارز في قياس مدى احتضان الدولة لبيئة قانونية ملائمة من ناحية التشريع والإجراءات والقضاء، وأصبح ذلك من المعايير المهمة التي تؤثر على بيئة الأعمال والاقتصاد ومسألة جذب المال والاستثمار، فغدت كثيرًا من الدول وخصوصًا دول الخليج تطور من إجراءاتها القضائية، وأصبح القضاء منافسًا للتحكيم من حيث سرعة البت في الإجراءات.

فيما يتعلق بالإثبات ففي اللغة: هو تأكيد الحق بالدليل، وفي الاصطلاح القانوني: هو إقامة الدليل على وجود واقعة أو تصرف قانوني بطرق محددة، وهذا ما يميز الإثبات القانوني عن غيره من العلوم الأخرى أن الإثبات في القانون يكون بطرق محددة يحددها القانون، وعلى رأسها الدليل الكتابي، وهو المحرر الرسمي أو العرفي، وهنا سرد لبعض التحديات في الإثبات الإلكتروني التي ترد على المحررات الرقمية:

(مداخلة مع د. رياض سيادي): إن الشهادة من المواضيع التي سيق فيها الإجماع الفقهي ولا تقليل في هذا، وقد هيئاً نظام الإثبات السعودي استخدام الشهادة كوسيلة للإثبات، ولكن المصلحة تقتضي منح الحاكم صلاحية تقييد الشهادة في بعض المواضع التي يقتضيها الواقع المعاصر، فمع وجود عالم التوثيق والثورة الرقمية نجد أنه من المصلحة إعلاء دور الكتابة والدليل الكتابي على الشهادة، ولأجل ذلك اشترط النظام الدليل الكتابي لإثبات بعض المعاملات التجارية وهذه المواضع لا تقبل فيها الشهادة، كما أنه لا إلزام في تطبيق الشهادة إذا كان هنالك مصلحة في تجنبها، والنظام السعودي نظم ذلك بالتفصيل في مواضع معينة.

(مداخلة مع د. عبداللطيف القرني): إن مسألة الضبابية في صحة نسبة الدليل الرقمي انحصرت في أضيق حدودها بعد النظام الجديد، لأن الدليل الرقمي الرسمي، لا يقبل الطعن في صحته إلا بالتزوير. وقد أسس النظام ثلاث حالات يفترض فيها صحة الدليل الرقمي وعلى مدعي غير ذلك إثبات العكس، ومن هذه الحالات، الدليل الرقمي العادي وحكمه حكم الدليل الكتابي العادي، والأصل فيه أن عبء الإثبات على من يدعي عدم الصحة.

وقد وضع النظام آليات تحدّد من الضبابية في صحة الدليل الرقمي، وهي مسألة الانتفاع من أحكام الدليل الكتابي كمبدأ الثبوت بالكتابة، فعلى سبيل المثال، إذا كان الدليل الرقمي عندنا على مستوى قرينة فإننا نستطيع أن نقويه بوسائل الإثبات الأخرى، وإن لم يكن هنالك وسائل أخرى فيمكن أن نستند إلى اليمين، إضافة إلى إمكانية استكتاب الجهات ذات العلاقة للتأكد من موثوقية الدليل الرقمي كهيئة الاتصالات على سبيل المثال.

عدم تلقيه من قبل أشخاص أو عدم وجود أوراق أمامه ينقل منها شهادته، ولو افترضنا أننا بعد التأكد من هويته طلبنا من الشاهد أن يرينا جميع أجزاء الغرفة بتقليب الكاميرا لنستمع للشهادة بعد ذلك، فلا يمكن أن نضمن ماذا يحصل بعدها. أيضًا هل يعد تسجيل جلسة الاستماع وتسليمها للأطراف انتهاكًا لسرية الشهود؟

لا شك أن هناك مهارات قد تساعد في التحقق من صحة الشهادة، فبالإضافة إلى المهارات المتعلقة باستجواب الشاهد، هناك مهارات تتعلق بلغة الجسد والعين ومهارات إدراك التناقض بكلام الشاهد. هذا الأمر قد يكون واضحاً وسهلاً بالنسبة للمحكم أو القاضي إذا كانت الشهادة حضورية في مجلس القضاء أو التحكيم، لكن التحدي يكمن في إدراك ذلك من خلف الشاشة، فإن بعض مراكز التحكيم لديها تقنيات تقيس نسبة انشغال الشاهد أثناء الإدلاء بالشهادة فيمكن من خلال مثل هذه التقنية إعادة جلسة الاستماع للشاهد لو كانت نسبة الانشغال عالية. رابعاً: مسألة اليمين

حلف الشاهد لليمين في النظام تعتبر من النظام العام في البحرين ومصر (في السعودية الأمر متروك للقاضي)، وذلك من أجل اطمئنان القاضي أنه يقول الحق. السؤال المطروح هنا ما الذي يضمن أن الشاهد الذي يحلف اليمين ويدلي بالشهادة إلكترونياً هو نفس الشخص الذي قدمت معلوماته لهيئة التحكيم، وقد حصل في القضاء البحري أن أدلى الأخ التوأم بالشهادة بدلاً من أخيه. هذه التحديات موجودة في العالم الإلكتروني وتتطلب ربطاً بجهاز مركزي للمعلومات لمواجهةها.

خامساً: الإخطار الإلكتروني هل الإخطار الإلكتروني كافٍ لتحقيق مبدأ انعقاد الخصومة؟

فيما يتعلق بالإثبات ففي اللغة: هو تأكيد الحق بالدليل، وفي الاصطلاح القانوني: هو إقامة الدليل على وجود واقعة أو تصرف قانوني بطرق محددة، وهذا ما يميز الإثبات القانوني عن غيره من العلوم الأخرى أن الإثبات في القانون يكون بطرق محددة يحددها القانون، وعلى رأسها الدليل الكتابي، وهو المحرر الرسمي أو العرفي، وهنا سرد لبعض التحديات في الإثبات الإلكتروني التي ترد على المحررات الرقمية: أولاً: مسألة الطعن في أصل المستند.

الدليل الكتابي الرقمي له عدة أشكال، منها محررات كتابية يتم توقيعها ورقياً ثم مسحها ضوئياً وإرسالها، وقد يكون التوقيع على جهاز ثم يتم حفظه في نظام معين أو يحفظ مباشرة في جهاز الكمبيوتر. السؤال هنا ماذا لو طعن في هذا الدليل، كيف نحصل على أصل المستند؟ الطعن بالتزوير يستلزم التحقق من أصل المستند والذي له حجية مختلفة عن الصور.

ثانياً: مسألة الإقرار القضائي من المعلوم أن الإقرار القضائي وهو الذي يصدر من المَقِر في مجلس القضاء له حجية كبيرة. والسؤال هنا كيف سيكون الإقرار قضائياً في التحكيم الإلكتروني؟ هل سيكون عبر الشاشة؟ هل يوجد نص قانوني يوضح ذلك؟ في مملكة البحرين يتم اعتبار الإقرار عبر الشاشة إقراراً قضائياً على سبيل القياس، ومع ذلك يبقى التحدي قائماً لو قام المَقِر برفع دعوى بطلان مدعياً أنه لم يحضر جلسة التحكيم!

هل يمكن اعتبار ما جرى منه من إقرار عبر الشاشة إقراراً قضائياً؟

ثالثاً: مسألة شهادة الشهود تعتبر الشهادة من التحديات الكبيرة التي تواجه التحكيم الإلكتروني، والتحدي الأكبر هنا هو التأكد من أن الشاهد يدلي بشهادته من غير أي تدخل، فكيف يمكن للمحكم عندما يستمع للشاهد أن يضمن

بالرجوع لأصل المسألة، فقد كانت القوانين تتطلب إخطار مسجل بعلم الوصول لتحقيق العلم اليقيني، أما الآن فأغلب الدول استحدثت نظام الإعلان الإلكتروني، في مملكة البحرين يعتبر الإخطار الإلكتروني حجة بنص القانون، فإذا كان الإخطار مؤدياً للغرض ومقيماً للحجة بأن الشخص علم يقيناً، فما المانع من كفايته؟ سواءً بالبريد الإلكتروني، أو بالرسائل النصية. لكن يظهر التحدي في بعض الدول التي لا يوجد فيها ربط بين رقم الهاتف للشخص والجهاز العدلي، فالإشكالية تظهر في أن النظام في هذه الحالة يعتمد على رقم المدعى عليه الذي يقدمه المدعي الذي من الممكن تغييره.

(مداخلة مع د. عبداللطيف القرني): فيما يتعلق بالطعن في الدليل الرقمي أمام المحاكم، فقد أخذت هذه المسألة حيزاً من النقاش في مملكة البحرين إلى أن صدر مبدأ قضائي مؤخراً والذي أكد على قاعدة (لا ينسب لساكت قول)، و(السكوت في معرض الحاجة بيان). فإذا احتجّ على شخص بتوقيع إلكتروني أو إميل أو أي دليل رقمي آخر أثناء انعقاد الخصومة وأعلم به ورآه وسكت فالمحكمة أو المحكم لن يتصدى له من تلقاء نفسه، فهو صاحب المصلحة وهو الذي يثير مسألة الطعن، ولا طريقة للطعن في الدليل الإلكتروني أياً كان في النظام البحري إلا بالتزوير ويندب خير تقي لذلك.

مشاركة د. عبداللطيف بن عوض القرني

(محام ومحكم، ومستشار قانوني، مؤسس شركة د. عبد اللطيف القرني للمحاماة والاستشارات القانونية)

عند الحديث حول نظام الإثبات تبرز مسألة حول طبيعة هذا النظام هل هو إجرائي أم موضوعي؟ تكمن أهمية التفرقة حول سهولة التدخل في الإجراءات الإلكترونية..

فإذا قلنا بأنه نظام إجرائي فإن ذلك يسهل التدخل كثيراً في نواحيه الإلكترونية، أما إذا قلنا بأنه خليط بين النظام الإجرائي والموضوعي فالمساس بالنواحي الموضوعية والاقتراب منها يشوبه الحظر. وقد نشأت المدرسة المختلطة القائلة بأن الإثبات هو خليط بين النظامين الإجرائي والموضوعي من القانون الفرنسي عندما كانت المواد المتعلقة بالإثبات موزعة بين نصوص قانون المرافعات والقانون المدني الفرنسي، لكن هذا النهج لم يستمر حيث قام المنظم الفرنسي بإفراد نظام مستقل للإثبات، بعض القوانين لا زالت تفرد الإثبات مستقلاً في قانون المرافعات كالقانون الألماني والسويسري واللبناني. بالنسبة لحال تنظيم الإثبات في السعودية فقد جعل المنظم غالب ما يتعلق بالإثبات ابتداءً في نظام المرافعات ونظام المحاكم التجارية، وبعض أحكام الإثبات الأخرى يتم الرجوع فيها إلى أحكام الفقه الإسلامي. ثم أراد المنظم جمع ذلك كله في نظام مستقل وهذا الأمر هو ما آلت إليه أغلب الدول صار للإثبات نظام مستقل ويسميه البعض نظام البيئات، والفكرة من ذلك هي رغبة المنظم في أن يحسم كل ما يتعلق بالاجتهاد في الإثبات وكيفية التعامل معه ويجمعه في موضع واحد، ويشمل ذلك كيفية التعامل مع الوسائل الإلكترونية أو التي يتم أتمتها وذلك مجاراةً لمتطلبات العصر.

وهل الصحيح تسميته بالإثبات الإلكتروني أم الرقمي؟ نظام المحاكم التجارية أطلق عليه الدليل الإلكتروني ثم نسخ هذا المصطلح بنظام الإثبات والذي سماه الدليل الرقمي. المدارس الفقهية القانونية على اختلاف في مسألة ترادف هذين المصطلحين، فهناك مدرسة ترى أن لهما ذات المعنى أي أنهما مترادفين، وأخرى ترى أن مصطلح الدليل الرقمي أوسع من الإلكتروني والذي يجب أن يكون له أصل كتابي ينشأ عنه الدليل الإلكتروني.

ففي مثل هذه الحالة يتم الرجوع إلى الأصل في اعتبار مثل هذا الدليل قرينة والنظر في الظروف المحيطة بالقضية. التحدي هنا ولعله من أكثر الإشكاليات التي تواجه المحكم أو القاضي عندما تكون القضية قائمة على هذا الدليل وحده ولا توجد أدلة أخرى، ولا يمكن التأكد من موثوقية وصحة مثل هذا المستند الرقمي، قد يتاح للقاضي إمكانية مخاطبة بعض الجهات كالأدلة الجنائية وغيرها للتأكد من موثوقية مثل هذا المستند، وهذا مما يجعل الأمر أكثر إشكالاً وتحدياً أمام المحكمين، وقد سبق لبعض هيئات التحكيم الحكم برد الدعوى لعدم توفر أي أدلة سوى دليل رقمي تم الطعن في صحته مع انعدام أصل الدليل. أما إذا كان الدليل الرقمي مقرونًا بأدلة وقرائن أخرى فهنا يمكن اعتباره قرينة وإن كان مشكوكًا في صحته، لأن هنالك قرائن أخرى تعزز هذا الدليل وهذه الحالة هي الأغلب في القضايا التجارية والتحكيمية. والحقيقة أن إشكالية التحقق من صحة الدليل الرقمي لا تزال قائمة في كثير من القضايا وكان هنالك مطالبات من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أن يتم إنشاء وكالة أو آلية بحيث تتمكن أي جهة سواء قضائية أو تحكيمية من التأكد من المستندات الرقمية وذلك فيما يتعلق بالشق المدني بدلاً من اللجوء للأدلة الجنائية.

وهناك تجربة في دبي للتأكد من صحة الأدلة الرقمية والتواقيع الموجودة فيها متاحة للمستفيدين من سائر القطاعات كشركات التمويل وغيرها دون اللجوء للقضاء أو الجهات الجنائية.

هذا الأمر من الضروري أن يتم تبنيه خاصة مع انتشار التواقيع الإلكترونية ولتيسير عملية التحكيم والتي أصبحت في بعض أحوالها إلكترونية بالكامل من بدايتها إلى صدور الحكم، كما أنه من المتوقع تزايد التعامل مع الأدلة الإلكترونية في القضايا المدنية والتجارية مع صدور نظام الإثبات.

وفي موضوع تعامل القضاء مع الدليل الرقمي فلا شك أن كل فكرة جديدة ترد في حياة المجتمع بشكل عام أو في حياة المجتمع القانوني يكون هنالك تردد في قبولها، ومن تعامل مع القضاء في الفترة السابقة يلحظ تردد القضاء في قبول الأدلة الإلكترونية التي يقدمها أحد أطراف الدعوى، وكان الافتراض بأن الأصل هو التحفظ في قبول مثل هذه الأدلة، ولم تكن تُقبل إلا كقرائن في النواحي الجزائية. ولكن بعد مرور فترة من الزمن بدأ التعامل معها كقرينة خصوصاً مع صدور نظام التعاملات الإلكترونية، ثم أعقب ذلك قرار المحكمة العليا الذي يقضي بأن الإثبات الإلكتروني حجة معتبرة تختلف قوة وضعفها حسب ظروف القضية. وينبغي التنويه هنا إلى أن الغالب هو تأخر القضاء في معالجة مثل هذه المسائل المستجدة حيث تتم مناقشتها ومعالجتها فقهيًا ثم ينعكس ذلك بعد فترة من الزمن على القضاء مالم يكن هناك تدخل من السلطة التشريعية لحسم هذه المسائل، فعلى سبيل المثال مسألة التعويض المعنوي نرى أن النقاش حوله في الفقه موسعاً، ويوجد كثير من الفقهاء يتبنونه لكن في المقابل نجد الاجتهادات القضائية فيها شيء من التحفظ حول تبنيه. وهذا الأمر يمكن أن نجده في كثير من المسائل المستجدة الأخرى والتي لا يكون فيها نص تشريعي حاسم فيكون للفقه الأسبقية في تبني رأي معين حيالها ليمثل بعد ذلك ورقة ضاغطة على القضاء في تبني الرأي الفقهي.

فيما يتعلق بنظام الإثبات السعودي فقد حسم الجدل حول حجية الدليل الرقمي وذلك بالنص على اعتبار الدليل الرقمي في مرتبة المحرر الكتابي وبالتالي لم يترك النظام مجالاً للقاضي للموازنة بين الأدلة الكتابية والرقمية وإنما جعلهم في ذات المرتبة.

ومن المسائل التي ينبغي الإشارة إليها؛ مسألة التعامل مع الدليل الرقمي المشكوك فيه





الجلسة الثالثة

التحكيم الإلكتروني تجارب وخبرات



مدير الحوار: د. عمر بن عبداللطيف المقرن



أبرز مآذكر

الأستاذ إسماعيل بن معتق الصيدلاني

(محام ومحكم، ومستشار قانوني، رئيس مجلس إدارة شركة مساهمة عربية)



- * التحكيم الإلكتروني لا يختلف عن التحكيم التقليدي إلا في إجراءات التحكيم.
- * التحكيم الإلكتروني ليس مجرد حضور جلسة افتراضية، بل يبدأ ويمر وينتهي بإجراءات متعددة وكلها تعقد من خلال وسيط إلكتروني.
- * القضايا التحكيمية أصبحت تقاس بالأيام لا الشهور عند حساب مدة البت فيها، وللتحكيم الإلكتروني دور كبير في هذا الأمر.
- * المنصات الإلكترونية وسيلة مميزة لحل مشكلة التواصل مع الآخرين خاصة في التحكيم الحر.

الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فريان

(محام ومحكم، ومستشار قانوني، مؤسس شركة د. عبدالعزيز آل فريان محامون ومستشارون)



- * هناك حاجة ماسة إلى تشريعات جديدة وتحديثات في مجال التحكيم الإلكتروني.
- * إثبات إرادة الأطراف هو أحد التحديات التي تواجه التحكيم الإلكتروني، وتسجيل الجلسة بصورة عامة والإقرار خاصة صوتاً وصورة من الممكن أن يضبط المسألة.
- * يختلف مركز التحكيم الرياضي عن مراكز التحكيم الأخرى بأنه يتبع نظاماً مستقلاً عن النظام المطبق في الدولة، لكن تجربة التحكيم تظل متشابهة.
- * مركز التحكيم الرياضي يطبق التحكيم الإلكتروني منذ عام ٢٠٢٠م إلا أن إصدار الحكم والتوقيع يتم حضورياً.

الأستاذ معاذ بن عادل الشدي

(الأمين العام المكلف للمركز السعودي للتحكيم العقاري، مؤسس إدارة التحقيق وتسوية المخالفات في الهيئة العامة للعقار)



- * مركز التحكيم العقاري ينظر في جميع الجلسات التي ترد له بشكل إلكتروني، ويوجد خيار لهيئة التحكيم بالانعقاد حضورياً.
- * يضمن مركز التحكيم العقاري مسألة التحقق والإثبات لارتباطه المباشر بالهيئة العامة للعقار بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
- * يسعى مركز التحكيم العقاري لتطوير العملية الإلكترونية من خلال إتاحة خدمة مثل إيداع الأحكام التحكيمية إلكترونياً.
- * لا يتصور حلول الآلة محل المحكم في الوقت الراهن.



-32

مشاركة د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فريان

(محام ومحكم، ومستشار قانوني، مؤسس شركة
د. عبد العزيز آل فريان محامون ومستشارون)

قد تكون المنظومة التشريعية المتعلقة بالتحكيم والموجودة اليوم كافية لحل المشاكل التي يواجهها التحكيم في الوقت الحالي، لكن الاحتياج التشريعي في الفترة القريبة القادمة كبير جدًا وما هو موجود الآن لا يتوقع أن يقدم طولاً ملائمة للفترة القادمة. فالتحكيم هو عبارة عن قضاء خاص إذا يجب ضبطه من خلال تشريع واضح يبين لنا مثلاً كيف يمكن أن نثبت أن هذا الإقرار أو المستند أو هذه العملية التي نجرها اليوم إلكترونياً معتبرة.

على سبيل المثال، مسألة التوقيع الممسوح ضوئياً، وإن كان لا يرتقي إلى التوقيع الإلكتروني إلا أن مسألة إثبات صدورها من الشخص قد تكون ممكنة من خلال الوسيلة التي تم إرسالها كالجوال أو البريد الإلكتروني، لكن ذلك يدخلنا في وضع معقد، الأمر الذي يحتم علينا ضبطه من خلال وسائل قانونية تنظم ذلك بشكل أكثر وضوحاً. والحقيقة أن واقع ما يحدث تحت مسمى التحكيم الإلكتروني اليوم هو التحكيم العادي باستخدام وسائل التقنية الحديثة. هذه التحديات الموجودة في التحكيم تم تجاوزها في القضاء من خلال استخدامه منصة معتمدة كناجز وما يحدث فيه من أتمتة وتواصل رسمي بين الأطراف.

قد تكون المنظومة التشريعية المتعلقة بالتحكيم والموجودة اليوم كافية لحل المشاكل التي يواجهها التحكيم في الوقت الحالي، لكن الاحتياج التشريعي في الفترة القريبة القادمة كبير جدًا وما هو موجود الآن لا يتوقع أن يقدم طولاً ملائمة للفترة القادمة.

لأن التحكيم المؤسسي تتم ممارسته من خلال مراكز مرخصة تستطيع التواصل بشكل رسمي مع الأطراف أو الجهات الرسمية، ولا شك أن وجود منصات تحكيمية سيساعد التحكيم الحر في تسهيل إجراءات التواصل والتعامل مع الأطراف.

ومن أهم المسائل التي تُثار حينما نتطرق للتحويل الإلكتروني هي إمكانية طول الآلة لإصدار الحكم التحكيمي، ففي ظني أن دور الذكاء الاصطناعي يجب أن ينحصر في قبول أو رفض المعلومات، لكن أن تقوم الآلة بإصدار حكم تحكيمي فهذا الأمر يصعب تحقيقه، لوجود عدد من الإشكالات حول ذلك منها: كيف يمكن للآلة أن تولد قناعة حول أمر معين؟

كذلك كيف يمكن الطعن على قرار الآلة؟ ماذا لو انعدمت الآلة أثناء التحكيم؟ هل سنضطر إلى إعادة الإجراءات والعملية التحكيمية من جديد؟

(تعليق): لدى برنامج الاعتماد المهني من هيئة المحامين تطبيق لتقنية الذكاء الاصطناعي لتفادي أي تجاوز أو محاولة غش من قبل المتقدمين للاختبار، فيشترط أولاً تسجيل بيانات الجهاز المستخدم في الاختبار، وبعد البدء بالاختبار بإمكان التقنية إبطال أو إيقاف الاختبار عند رصد أي التفاتة أو حركة الشفاه أو فتح صفحة خارجية. الإشكالية في جلب مثل هذه التقنية والتعويل عليها في التحكيم تتعلق بمسألة تدخل الآلة في تحديد الإرادة، وهنا ندخل في مسألة فلسفية تتعلق بأهلية الآلة وعوارض أهليتها وكيف يمكن اكتشاف هذه العوارض ومن يحددها، فعلى سبيل المثال لو تبين لنا أن الآلة المستخدمة في الاستيثاق من الشاهد شابهها عوارض معينة، فكيف نتعامل مع ذلك؟ كما أن وجود مثل هذه العوارض في الآلة لا يعني افتراض عدم صحة الشهادة ولكن كيف يمكن التأكد من ذلك؟ لذا تظل مثل هذه التحديات بحاجة لمزيد من البحث والدراسة.

ومن خلال تجربتنا فقد يسر كثيرًا من الإجراءات مما جعل منه الخيار الأمثل بالنسبة لنا في القضايا التحكيمية بعد جائحة كورونا، ولا نتجه لعقد جلسات حضورية إلا إذا استلزمت القضية إجراءات تتطلب منا الحضور. ولمقارنة ذلك بتجارب سابقة، فأذكر أنني ترأست هيئة تحكيم في عام 2012 قررنا فيها السفر إلى جمهورية مصر من أجل سماع أحد الشهود في القضية.

ومن المزايا التي يمكن فيها ضبط الجودة في التحكيم الإلكتروني أن يتم تسجيل جلسات التحكيم بشكل كامل صوتًا وصورة، إذ يساهم ذلك في ضبط وتوثيق عدد من الإجراءات والأحداث في الجلسة كالرجوع عن الإقرارات مثلًا من قبل الشهود أو بعض الأطراف.

وبمناسبة تدشين منصة التحكيم التجاري الإلكترونية من قبل مركز الأحساء للتحكيم التجاري، والحديث عن منصة التحكيم العقارية، يجدر الحديث حول مركز التحكيم الرياضي وتجربته الإلكترونية بحكم خبرتنا المتعلقة به. وننوه هنا إلى أنه بالرغم من التشابه بشكل عام في الإجراءات التحكيمية إلا أن مركز التحكيم الرياضي مستقل عن الأحكام التي تسنها الدولة كونه يتبع لقوانين اللجنة الأولمبية الدولية وأنظمتها الخاصة، ومن المعلوم أن الأنظمة الرياضية بشكل عام مستقلة عن أنظمة الدول التي تقع فيها، مع وجود الاستثناءات بالطبع.

فيما يتعلق بتجربة التحكيم الإلكتروني في مركز التحكيم الرياضي فقد بدأت عام 2020م بعد جائحة كورونا، وقد أنشأت حينذاك منصة متكاملة يقوم فيها موظفو المركز بتسجيل بيانات الأطراف وممثليهم والتحقق منها من خلال رمز تحقق لإثبات أن المستخدم هو صاحب الحساب وأن ما يرد منه يحاسب عليه،

فالتحكيم هو عبارة عن قضاء خاص إذا يجب ضبطه من خلال تشريع واضح يبين لنا مثلًا كيف يمكن أن نثبت أن هذا الإقرار أو المستند أو هذه العملية التي نجريها اليوم إلكترونيًا معتبرة. على سبيل المثال، مسألة التوقيع الممسوح ضوئيًا، وإن كان لا يرتقي إلى التوقيع الإلكتروني إلا أن مسألة إثبات صدورها من الشخص قد تكون ممكنة من خلال الوسيلة التي تم إرسالها كالجوال أو البريد الإلكتروني، لكن ذلك يدخلنا في وضع معقد، الأمر الذي يحتم علينا ضبطه من خلال وسائل قانونية تنظم ذلك بشكل أكثر وضوحًا. والحقيقة أن واقع ما يحدث تحت مسمى التحكيم الإلكتروني اليوم هو التحكيم العادي باستخدام وسائل التقنية الحديثة. هذه التحديات الموجودة في التحكيم تم تجاوزها في القضاء من خلال استخدامه منصة معتمدة كناجز وما يحدث فيه من أتمتة وتواصل رسمي بين الأطراف.

وإذا ما أردنا وضع حلول للتحديات التي يواجهها التحكيم الإلكتروني فينبغي علينا حصر الإشكالات التي ترد على إجراءاته. ففيما يتعلق بإثبات هوية الشاهد على سبيل المثال فنحن بحاجة لإثبات أن الشخص المائل أمام الشاشة هو الشاهد المطلوب ويكون ذلك بطريق رسمي، وبالتالي يمكن محاسبة الشخص قانونيًا على جميع ما يُذكر في الشهادة أو لو كانت شهادة زور، والأمر الآخر يتعلق بإقراره بأنه يشهد بكامل إرادته وبصحة البيانات التي يقدمها. يمكن القول أن توافر الإقرار والإثبات مبدئيًا يحدان من التلاعب بشكل كبير، ويبقى بعد ذلك الطعن في الشهادة نفسها وهو الأمر الذي يقع عبئًا على الطرف الآخر.

بغض النظر عن هذه الإشكاليات التي يواجهها التحكيم الإلكتروني فإنه ساهم في تيسير وتسهيل عملية التحكيم بشكل كبير،

ولا يتصور ملاءمة تفاصيل مثل هذه التشريعات لتطبيقها على التحكيم الإلكتروني. هذه النقلة الكبيرة تستلزم إعادة النظر في كثير من الإجراءات، والنظر في كثير من الفرضيات التي قد وقعت أو من المتوقع حدوثها مستقبلاً. تكمن أهمية هذا الموضوع أنه متعلق بالفصل في الحقوق ولذا يحتاج إلى دراسة كاملة لهذه النقلة ووضع أدلة وضوابط ومعايير لنستطيع تحقيق المقصد التشريعي من نظام التحكيم والمنظومة القضائية بالكامل.

مشاركة أ. معاذ بن عادل الشدي

(الأمين العام المكلف للمركز السعودي للتحكيم العقاري،
مؤسس إدارة التحقيق وتسوية المخالفات في الهيئة
العامة للعقار)

من حيث الأصل فإن النزاعات التي ينظرها المركز السعودي للتحكيم العقاري تكون بشكل إلكتروني بالكامل، مع وجود خيار الحضور للأطراف وهيئة التحكيم حيث يتمتع المركز بوجود أماكن جاهزة ومهيئة.

وبالنسبة لمسألي التحقق والإثبات المثاريتين في الجلسات السابقة حينما يتعلق الأمر بتحديات التحكيم الإلكتروني، فإن المركز يحظى بارتباط مباشر بالهيئة العامة للعقار بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان إذاً فإن جميع العقود التي تدخل تحت اختصاص المركز تُبرم من خلال منصة إيجار أو غيرها من المنصات التي تدخل في اختصاص المركز، وموثقة عن طريق الربط بالنفاذ الوطني ومنصة أبشر.

بالإضافة إلى ذلك، حينما يرغب أحد الأطراف بتقديم دعواه للمركز فإن الدخول للبوابة المخصصة للمركز تستلزم التحقق من الهوية من خلال نظام أبشر أو النفاذ الوطني،

كما يتم تسجيل البريد الإلكتروني المعتمد في القضية لضبط التواصل. تبدأ بعد ذلك المذكرات وعقد الجلسات من خلال المنصة. في بعض الحالات تستوجب أن تكون الجلسة حضورية فتحدد الهيئة موعدًا ويقوم المركز بتهيئة المكان، وأحيانًا تكون الجلسة حضورية إلكترونية، فتحضر هيئة التحكيم أو بعضها في مقر التحكيم ويحضر الأطراف عن بعد، أو يكون فقط بعض أعضاء الهيئة التحكيمية حاضراً عن بعد. وبالتالي تكون الإجراءات التحكيمية الإلكترونية بالكامل ما عدا توقيع قرار التحكيم والذي يلزم فيه حضور أعضاء الهيئة للتوقيع على ورق المركز.

بعد ذلك يتم إعلان الحكم وإبلاغ الأطراف من خلال المركز، وكذلك يرسل المركز نسخاً من الحكم بشكل ورقي للجهات المعنية كالاتحاد المعني أو وزارة الرياضة ونحوها.

ويمكن القول بأن التحكيم الإلكتروني يعد مناسباً لجميع أنواع القضايا، ولكن ليس لجميع الإجراءات داخل القضايا، فبعض القضايا تحتاج إلى المواجهة والحضور للتأكد من بعض الأمور. ونذكر في هذا الصدد إحدى القضايا التحكيمية التي تم الاستماع فيها إلى إفادات مفصلة وجوهرية في القضية وذلك بشكل إلكتروني وتم تدوين وتوثيق هذه الإفادات في المحضر، ولكن ولمزيد من التثبيت والاطمئنان في تحقيق العدالة رأت هيئة التحكيم أن تطلب من الأطراف المعنيين أن يبعثوا ما أفادوا به بشكل مكتوب.

(تعليق): ما تم طرحه في هذه الجلسة هو عبارة عن شيء بسيط من تحديات التحكيم الإلكتروني، وعند النظر بعمق سنجد أن التحديات كبيرة، وذلك لأن الأنظمة والبيئة التشريعية بالكامل إنما صممت لخدمة التحكيم الحضوري،



وبذلك يتم استجلاب البيانات من قواعد البيانات في هذه الأنظمة للتأكد من أن الشخص هو ذاته من وقع العقد من خلال نظام إيجار أو جمعية ملاك أو غيرها من الأنظمة، كذلك فإن البلاغات تُرسل للأطراف من خلال بياناتهم المسجلة في أبشر.

فيما يتعلق بالمحكمين فيتم ابتداءً تسجيل بياناتهم الموجودة في نظام أبشر وإرسال رمز تحقق لإنشاء اسم مستخدم خاص به. لذلك يمكن القول بأن عملية التحقق اليوم في مركز التحكيم العقاري مربوطة بشكل كامل بنظامي أبشر والنفذ الوطني سواء أكانت عملية التحقق متعلقة بالإقرارات أو لتقديم الدعاوى أو لإصدار الأحكام أو غيرها من الإجراءات.



كما يقدم المركز السعودي للتحكيم العقاري خدمات ما بعد إصدار الحكم كتفسير الأحكام التحكيمية وتصحيحها، ويسعى المركز اليوم إلى استكمال هذه الخدمات الإلكترونية وذلك بإتاحة خدمة إيداع الأحكام التحكيمية إلكترونياً من خلال منصة المركز بحيث تُربط بمحاكم الاستئناف مباشرة لإيداع هذه الأحكام وذلك بالتعاون مع وزارة العدل من خلال مذكرة تفاهم تم توقيعها.

وفيما يتعلق بإمكانية الذهاب إلى أبعد من ذلك وأتمتة عملية اتخاذ القرار التحكيمي بصورة آلية فقد كان لدى المركز فكرة طموحة في تنفيذ ذلك واستخدام الآلة لاختصار الوقت والجهد على هيئة التحكيم بعد الحصول على قاعدة بيانات كبيرة جداً حيث يمكن الوصول إلى حكم تنبؤي تقريبي في حال تماثل الوقائع ولكن تماثل الوقائع بالشكل الذي يمكن من خلاله أتمتة إصدار الحكم هو أمر يندر حصوله، ولذلك في اعتقادنا أن الآلة لا يمكن أن تحل محل الإنسان في الوقت الراهن.



صور من الجلسة



الجلسة النقاشية

الذكاء، الإصطناعي وأثره على التحكيم



أبرز ما ذكر

الأستاذة نسرین بنت محمد حرم

(المدير التنفيذي لشركة ساير لو ليمتد، وشركة القسطاس لتقنية المعلومات وتصميم الحلول التقنية لخدمة القطاع القانوني)



- * تطبيقات التنقيب الذكي عن البيانات من أبرز التطبيقات الهامة للذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي.
- * التقنية مست جميع جوانب المهنة القانونية وقد أحدث الذكاء الاصطناعي نقلة نوعية في منصات البحث القانونية باستخدام اللغة الطبيعية لاستخراج النصوص.
- * من أصعب المهام التي قد يواجهها المحامي هي إيجاد السوابق القضائية، ولنا تجربة في أتمتة تلخيصها، وذلك بقراءة الحكم وتلخيصه والإجابة على السؤال المطروح.
- * التحكيم آخر ما سيتأثر بتقنيات الآلة لأن أحكامه ليست علنية ولأننا بحاجة لحجم ضخم من البيانات لتوفير خاصية تقنيات التنبؤ.

المهندس عبداللطيف بن محمد الجبر

(مدير عام في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي - سدايا)



- * الذكاء الاصطناعي محاكاة لعقل الانسان تتعلم فيه الآلة كما يتعلم الإنسان، وعملية التعليم مختلفة عن الأتمتة التقليدية.
- * مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي أطلقتها سدايا: العدالة، الخصوصية والأمان، الشفافية وقابلية التفسير، المنافع الاجتماعية والبيئية، الموثوقية والسلامة، الإنسانية، المسؤولية والمساءلة.
- * استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي له مخاطر، إلا أنه قابل للتطوير بشكل سريع ويمكن استخدامه وتدريبه بصورة سليمة.
- * رسالتي هي ضرورة فهم كيفية تعلم الآلة، وألا نسلم لها القرار النهائي، وأن نستمر دائماً في تطوير الآلة.

الدكتور عبدالرحمن بن سعد الدوسري

(أستاذ مساعد في كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل، باحث في التصرفات القانونية للذكاء الاصطناعي، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتشريعه)



- * يستطيع الذكاء الاصطناعي اليوم مساعدة المحكم في كثير من مهامه، مثل جمع المستندات والوثائق، وتحليل الأدلة، والبحث القانوني في بعض الأنظمة.
- * وتيرة التطور التقني سريعة جداً، ولا زال الذكاء الاصطناعي يواجه تحديات تشريعية وتنظيمية وفنية.
- * تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على الفصل في قضايا التحكيم البسيطة، خاصةً باللغة الإنجليزية.
- * نتائج بحث الذكاء الاصطناعي اليوم أدق وأفضل من محركات البحث التقليدية.



الجلسة النقاشية: الذكاء الاصطناعي وأثره على التحكيم

مشاركة أ. نسرین بنت محمد حرم

(المدير التنفيذي لشركة ساير لو ليمتد، وشركة القسطاس لتقنية المعلومات، وتصميم الحلول التقنية لخدمة القطاع القانوني)

نستعرض هنا بعض التطبيقات الواقعية التي طرأت على ممارسات القطاع القانوني مؤخرًا كمؤشر للواقع الحالي وللمساعدة في التنبؤ بما يشير إليه المستقبل. من أوائل التطبيقات الهامة في الذكاء الاصطناعي والتي لها علاقة في مجال التقاضي كانت تطبيقات "التنقيب الذي عن البيانات" (E-Discovery) حيث تُستخدم هذه التطبيقات في القضايا الكبرى والتي يكون لها حجم كبير من الوثائق والبيانات الإلكترونية، إذ كان القانونيين قبل هذه التطبيقات يعتمدون على جيش من الباحثين فقط لتحديد الوثائق ذات الأهمية في مجال معين ومواجهتها. هذه المهمة أصبحت اليوم ميسرة جدًا مع تقنيات (E-Discovery) والتي يمكنها قراءة النصوص وفهمها وتصنيفها واختيار ما له علاقة بالقضية. هذه التقنية تستخدم اليوم في التقاضي وقد لا تكون مستخدمة بشكل واسع في قضايا التحكيم اليوم لأن حجم البيانات في قضايا التحكيم ليس بنفس القدر من البيانات الموجودة في القضايا التقليدية، ولكن لابد من وضع مثل هذه التقنيات في عين الاعتبار. فيما يتعلق بجانب البحث القانوني نستعرض جوانب من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي نعمل عليها في منصة قسطاس والتي قد تكون مبكرة ودون التوقعات الحالية

في ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي، نشهد اليوم تحولاً مهماً فيما يخص القطاع القانوني وهو الطفرة التي تمكن الذكاء الاصطناعي من معالجة اللغة الطبيعية. في السابق كانت التقنيات المتاحة في الذكاء الاصطناعي تتعلق بالاستخراج بشكل رئيسي ولا تمتد إلى صياغة إنشائية جديدة، وبالتالي كان من الممكن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لأتمتة بعض الإجراءات والعمليات لكنه لم يكن يمس جوهر المهنة المعرفي والمتعلق باللغة والإنشاء والصياغة. أما الطفرة التي نشهدها منذ أواخر عام 2022 فقد تمكن فيها الذكاء الاصطناعي من التواصل المباشر مع البشر سماعًا أو قراءةً واستيعاب ذلك مع القدرة على التفكيك والتحليل وبعد ذلك؛ وما يعد من أهم جوانب هذه الطفرة؛ الاستجابة بنص جديد. هذه الطفرة وسعت من استخدام الذكاء الاصطناعي في جوانب المهنة القانونية ويمكن القول إنه لا يُعتقد أن هنالك أي جانب من المهنة القانونية سواء أكان متطلب من جهة خدمة العملاء أو الوظائف المتعددة التي يقوم بها القانوني حتى يؤدي مهامه إلا ومستهدا تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ولكنها مؤشر مهم على تأثيرها المستقبلي على حياة القانوني في الجوانب المعرفية. عند البحث في المنصات القانونية، عادةً ما يقوم القانوني في البداية بعد قراءة الوقائع بتحليلها وتشخيصها وتكييف الوقائع ثم يستخدم الكلمات المفتاحية للبحث في هذه المنصات عن النص واجب التطبيق أو السابقة القضائية، أما اليوم فقد أصبح بإمكاننا استخدام اللغة الطبيعية لاستخراج النصوص في البحث، فعلى سبيل المثال يمكن البحث بكتابة سؤال "هل يمكن إثبات جريمة الرشوة بالتسجيل؟" وستظهر نتائج وإجابات قد تكون مفصلة في منصات البحث القانونية التي تستعين بتقنيات الذكاء الاصطناعي بينما في السابق كانت محصلة البحث في مثل هذه المنصات بأنه لا توجد نتائج.

إضافة إلى ذلك، سهلت تقنيات الذكاء الاصطناعي إحدى أصعب المهام التي قد يواجهها المحامي وهي إيجاد سوابق قضائية للاستناد عليها. وقد قمنا في منصة قسطاس بأتمتة تلخيص السوابق القضائية بصورة ذكية، وأصبح بإمكان التقنية أن تفهم السؤال وتبحث عن الحكم وتستمد وقائعه والأحكام الرئيسية منه ثم تلخصه وتجيب عن السؤال إجابةً مباشرة.

أما بالنسبة للذكاء الاصطناعي ودوره في التحكيم تحديًا فإنه من الوارد الاستعانة به في التحكيم الدولي إذ قد يتطلب أن يكون أعضاء اللجنة من دول مختلفة وكذلك جنسيات الأطراف قد تختلف، وفي هذه الحالة يمكن أن يتم توفير ترجمة قانونية مباشرة، ومن هذه الناحية فإن أدوات الذكاء الاصطناعي مثل (CHATGPT) أحدثت نقلة نوعية وأصبح من الممكن أن تساعد في ترجمة النصوص وحتى الجلسات والمداولات.

في باب التحكيم، من الوارد أن يحتاج المحكم الدولي أن يطلع على أنظمة مختلف الدول وهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي في تسهيل مهمة البحث في التشريعات والأحكام المقارنة وترجمتها بشكل مباشر، حيث نلاحظ اليوم أن التقنيات الحديثة أحدثت ثورة فيما يتعلق بنوعية الترجمة وأصبح بالإمكان استخدامها حتى في الترجمة الفورية للجلسات والمحادثات. فيما يتعلق بالتشريعات المقارنة، فيمكن اليوم للذكاء الاصطناعي أن يقوم بمقارنة النصوص المختلفة، وقد قمنا بتجربة مقارنة آلية لنظام المعاملات المدنية السعودي مع أنظمة ثمان دول، ثم ربط الأحكام القضائية المتعلقة بهذه الأنظمة في تلك الدول، مثل ذلك لن يكون نفعه حصراً للمحكمين، بل كل من كان طرفاً في عملية التقاضي، خاصة في ظل عدم وجود سوابق قضائية للأنظمة حديثة الصدور.

أعتقد أننا اليوم قاب قوسين أو أدنى من أتمتة الاستشارات القانونية البسيطة، ولنجيب على نطاق التحكيم فقط، يمكن القول بأن التحكيم آخر ما سيتأثر بآليات الذكاء الاصطناعي لأن أحكامه ليست علنية ونحن بحاجة لحجم ضخم من البيانات لتوفير خاصية التنبؤ، إلا أنه ينبغي الحذر من ذهنية "either or" والمتمثلة في أنه إما أن تتم العملية كاملةً بواسطة الذكاء الاصطناعي أو ألا يعتبر الذكاء الاصطناعي ناجحاً، وهي ذهنية خاطئة بلا شك لأننا لسنا بحاجة بالضرورة لأن يقوم الذكاء الاصطناعي بالتنبؤ بكافة الجوانب في عملية التقاضي، بل يكفي أن يساعدنا في بعض جوانبها كقراءة الوقائع واقتراح توجهات أو نصوص معينة أو تكييف محدد لتمكن القانوني للتعامل مع القضية.

لكن الأمر مقبول وهو في تحسن ملحوظ مع مرور الزمن ومن يبحث عن الكمال فلا مجال للتعامل مع الذكاء الاصطناعي وتعتبر هذه التقنية الآن كمرحلة أولى وسيلة مهمة في المساعدة في عملية البحث القانوني.

وللإجابة على التساؤل المطروح؛ ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيقوم بتوحيد المخرجات بحيث لا تتمايز مكاتب المحاماة عن بعضها البعض فأود أن أؤكد بأن الذكاء الاصطناعي ليس عملية أتمتة قواعد روتينية، بل هو إنتاج يحايي العقل البشري ويتعلم مع الوقت. وبالتالي، فإن أهم ملكة يحتاجها القانوني للتعامل مع الذكاء الاصطناعي هو طريقة طرح السؤال، حيث ينبغي التمهّل وعدم التعجل في السؤال فمن يسأل بطريقة جيدة يحصل على نتائج مذهلة، والتميز في طرح السؤال يستلزم التناغم مع التقنية وطرح عدة أسئلة للوصول للنتيجة النهائية، ولذلك نقول إن اختلاف طريقة طرح السؤال سيؤدي إلى نتائج مختلفة مما سيجعل المخرجات متميزة.

ونود التنويه أنه من خلال تجربتنا في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فقد وفر علينا توظيف ما لا يقل عن 10 أشخاص في مجالات البحث العام الماضي، وهذا ما قد يؤدي إلى وجود نوع من أنواع البطالة في المستقبل ما لم تخطط كليات القانون لمستقبل المهنة.

(تعليق): كثير من القانونيين الذين يستخدمون (ChatGPT) ويعولون عليه حاليًا كأداة بحث ومصدر للمعلومة يصابون بخيبة أمل لأنه يخطئ، على سبيل المثال؛ قدم أحد المحامين أمام محكمة أمريكية ثلاث سوابق قضائية في قضية طيران ليكتشف القاضي بعدها أن هذه السوابق لا وجود لها وأنها مختلفة كليًا من قبل الآلة.

أخيرًا؛ نتوقع أن المستقبل سيشهد تسارع مضطرد وليس تدريجي لتقنيات الذكاء الاصطناعي تمامًا كما تفاجأ الجميع بما فيهم الخبراء بـ"الزلازل" الذي حصل نتيجة إطلاق (Open AI)، ومن وجهة نظرنا أن الوقت الآن مهم للدخول واستكشاف إمكانيات هذه التقنيات قبل أن تتطور بسرعة البرق.

(تعليق): من خلال تجربتنا في التقنيات القانونية فإن أكبر تحدي واجهنا خلال الـ 10 سنوات الماضية هو أن نجد قانونيين مؤهلين لقراءة نصوص الأحكام القضائية واستخراج المبادئ القضائية منها، هذا التحدي يكمن في أن المبتدئين لا يجيدون مثل هذه المهارة والخبراء المتخصصون لا يفضلون العمل في هذا المجال، فيكون العمل حكرًا على المكاتب الفنية والتي تواجه ضغطًا للتعامل مع كم هائل من النصوص القضائية. هذا الأمر تغير بعد ثورة الذكاء الاصطناعي التوليدي، حيث يمكن توظيف هذه التقنيات وتوجيهها من خلال الأسئلة المختصة والتي قد تتطلب تكرار توجيهها بطرق مختلفة حتى نتوصل إلى ما يسمى (The Ultimate Legal Issue) أو بمعنى آخر، ما هي المسألة الرئيسية التي تعامل معها الحكم القضائي وكيف تعامل القضاء معها؟

من خلال تجربتنا الشخصية على حوالي 500 حكم قضائي، فإن نتائج هذه التقنية مبهرّة في قدرتها على فهم لب الحكم القضائي وجوهره واستخراج القواعد منه، بل وحتى الإشارة إلى جودة الحكم واحتمالية تصنيفه كسابقة قضائية. وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب ضعف المحتوى العربي في شبكة الانترنت حاليًا فقد اعتمدنا في هذه التجربة على زخم المحتوى في المجال القانوني باللغة الإنجليزية، ومع ذلك تظل هناك مشكلة في الصياغة باللغة العربية.

فالتحدي الحالي فيما يتعلق باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي هو ضرورة استخدام مهارات التفكير والتحليل والفهم والاستيعاب وربطها بمخرجات البحث، وعدم التعويل على هذه التقنيات كمحركات بحث وإن كانت حاليًا لا بأس بها إذا استخدمناها بحذر، ولكن ينبغي في عمليات البحث القانوني اللجوء لمحركات البحث القانوني المتخصصة.

مشاركة م. عبداللطيف بن محمد الجبر

(مدير عام في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي - سدايا)

إذا أردنا أن نعرّف الذكاء الاصطناعي فهو "محاكاة لعقل الإنسان، تكون فيه الآلة تتعلم كما يتعلم الإنسان، وعملية التعليم مختلفة عن الأتمتة التقليدية"، ويجدر القول هنا أن الآلة قد تتعلم بشكلٍ خاطئٍ كما يحدث للبشر لكن الفرق هنا أن ضرر الآلة واسع النطاق فبإمكانها خلال وقتٍ قصير الانتشار على أجهزة كثيرة وبالتالي فيكون ضررها وخطرها كبير جدًا خاصة إذا كان فيها نوع من التحيز أو كانت تنطوي على قرارات وتنبؤات معينة.

ومن المهم عند الحديث عن الذكاء الاصطناعي أن نؤكد على عدم الخلط بينه وبين الأمن السيبراني، فالذكاء الاصطناعي ليس أمنًا سيبرانيًا، لكن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تُستخدم في كل المجالات، كالتحكيم والأمن السيبراني، وفي قطاعاتٍ مختلفة مثل الصحة والطاقة وحتى في كتابة النصوص.

وبالنسبة لتنظيم الذكاء الاصطناعي على النطاق المحلي فإن هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) منذ تأسيسها قبل 4 سنوات أصدرت

منشورات وقوانين وسياسات وأنظمة من ضمنها مصطلحات الذكاء الاصطناعي، قامت فيه بترجمة أكثر من ألف مصطلح بالتعاون مع مركز الملك سلمان العالمي للغة العربية، وهناك أيضًا إصدارات كثيرة لمبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، كما تم إصدار شرح باللغة العربية للتنفيذيين وأيضًا التحليلات المعززة وكذلك مبادئ خاصة بالذكاء الاصطناعي التوليدي (الخاصة بتوليد النصوص والصور).

وتهدف سدايا من إصدار هذه المنشورات واللوائح إلى تشجيع الابتكار ونشر ثقافة الذكاء الاصطناعي وأيضًا التوعية بالمخاطر المتولدة منه.

وقد أطلقت سدايا سبعة مبادئ تتعلق بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وهي: العدالة، الخصوصية والأمان، الشفافية وقابلية التفسير، المنافع الاجتماعية والبيئية، المسؤولية والمساءلة، الإنسانية، والموثوقية والسلامة.

ويكمن الارتباط المهم بين الذكاء الاصطناعي والتحكيم في عملية تدريب الآلة، وهنا نواجه خطر ما يسمى بـ "انحياز الآلة" مما يتولد عنه الخطأ في القرار المتولد منها. السبب في ذلك يكمن بشكل رئيسي في تدريب الآلة ببيانات أو عينات غير شاملة وهو الأمر المشابه لما يحدث عندما تكون الإحصائيات غير شاملة للعينات المطلوب دراستها.

كذلك من المنتجات التي أطلقتها سدايا والمرتبطة بالذكاء الاصطناعي هو منتج علّام وهو حاليًا خاص بالجهات الحكومية، ويعتبر مشابهًا لـ (ChatGPT) ولكن باللغة العربية، ويُعد من تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي. بالإضافة لإحدى التقنيات التي أطلقتها سدايا والتي قد تساعد المحكمين والمحامين في عملية التدوين هو برنامج صوتك الذي يحول الصوت إلى نص، والمميز فيه أنه مدرّب على جميع لهجات المملكة العربية السعودية وتم مقارنته مع برامج

ومن التطبيقات الحالية التي يمكن للمحامي استخدامها تطبيق صوتك تطرقنا له سابقًا. ومسألة تلخيص المعلومات لها تطبيقات عدة يستطيع من خلالها الذكاء الاصطناعي قراءة المعلومات وترتيبها وتلخيصها. ومن التطبيقات التي يمكن إيجادها مستقبلًا هو التدريب على نموذج لغوي على الأنظمة والتشريعات السعودية ليصبح لدينا ما يشبه بالقاضي الإلكتروني.

مشاركة د. عبدالرحمن بن سعد الدوسري

(أستاذ مساعد في كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل، باحث في التصرفات القانونية للذكاء الاصطناعي، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتشريعه)

في سياق الحديث عن تعلم الآلة وعلاقة ذلك بالتحكيم، نود أن نضرب مثالًا عمليًا في عملية التحكيم. فالمهام التي يواجهها المحكم في رحلة التحكيم والتي يمكن للذكاء الاصطناعي أن تساعد فيها وتختصر عليه الوقت والجهد، تتمثل بشكل رئيسي في جمع المستندات والوثائق وقراءتها، إبراز المسائل والعناصر المؤثرة، تحديد الأدلة التي يعرضها أطراف النزاع، البحث القانوني أو الفقهي أو النظامي عن المسائل أو الأنظمة ذات العلاقة، وغير ذلك من المهام الكثيرة.

بالنسبة للواقع العملي في استخدام الذكاء الاصطناعي فوجهة نظرنا هنا بأن الاستخدام المحدود لمثل هذه التقنيات في العالم العربي هو بسبب عدم الوصول إلى الدقة الملائمة والتي وصلت لها هذه الاستخدامات باللغة الإنجليزية، فعندما نصل لدقة مشابهة نتوقع أن يكون استخدام هذه التقنيات بصورة أكثر شمولية. ومع ذلك هناك مستقبل واضح لمثل هذه التقنيات وعلمنا أن نبادر ولو بشكل فردي في استخدامها لنواكب التطور الحاصل

وكانت الدقة في برنامج صوتك أعلى بشكل كبير، وقد تم تصميمه وبرمجته بأيادي سعودية داخل سدايا.

وبجانب المنافع العظيمة التي تقدمها لنا تقنيات الذكاء الاصطناعي إلا أنه يجب ألا يُغفل عن جوانبها المخيفة مثل قدرتها على التزييف العميق أو التظليل. فعلى سبيل المثال تتيح بعض التقنيات إمكانية كتابة نص معين وتقوم التقنية بتوليد فيديو بشكل كامل. هذا الأمر قد يبدو مخيفًا، إلا أن مثل ذلك يمكن الاستفادة منه بشكل إيجابي، فعلى سبيل المثال يمكن من خلال هذه التقنية تسهيل عملية تدريب الآلة بتوليد بيانات أشخاص غير حقيقيين لتقوم الآلة بالتدرب عليها بدلًا من انتهاك خصوصية بيانات أشخاص حقيقيين.

ومن الأمور ذات الصلة بالتحكيم إمكانية إصدار قرارات تنبؤية واستحداث تقنية القاضي الإلكتروني وذلك من خلال تدريب الآلة على البيانات ذات الصلة، وقد أطلقت الصين بالفعل مثل هذه التقنية.

الأمر الجوهري الذي ينبغي التأكيد عليه أنه من المهم جدًا معرفة وفهم كيفية تعلم الآلة وتقنيات الذكاء الاصطناعي وأن الآلة تتعلم من خلال البيانات التي يتم تغذيتها بها وأن ظاهرة انحياز الآلة سببها المعلومات الخاطئة التي يتم تغذيتها بها، وبالتالي ينبغي علينا ألا نسلم الآلة القرار النهائي وأن نقوم بعملية التأكد والتحسين باستمرار.

(تعليق): بالنسبة لاستخدام المحامي لتقنيات الذكاء الاصطناعي فيعتمد على طبيعة المخرجات التي يرغب في الحصول عليها ليتم تدريب الآلة عليها، ويمكن للمتميزين من المحامين وضع بصمتهم في عملية التعليم للحصول على مخرجات أكثر تميزًا، وتعليم الآلة عملية مستمرة لا تتوقف فكلما قمنا بتعليم الآلة أكثر كانت درجة الإتيان أعلى.

مثال آخر وواقعي لهذه التحديات هي الاختراعات التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي اليوم حيث توجد محاولات قانونية لتسجيل براءات الاختراع باسم الذكاء الاصطناعي لكن مكاتب تسجيل براءات الاختراع غالباً ما ترفض ذلك وتؤيدها محاكم الاستئناف. ولكن بالرغم من مثل هذه التحديات فإن المحاولات ستستمر ولا يتوقع دوام هذا الحال طويلاً، إلا أن طول الذكاء الاصطناعي محل البشر بشكل كامل في قضايا التحكيم المعقدة أمر بعيد جداً.



على سبيل المثال يمكن الحصول على نتائج بحث باستخدام الذكاء الاصطناعي أدق وأفضل من محركات البحث التقليدية كمحرك (جوجل).

أما بالنسبة لدور الذكاء الاصطناعي في وسائل تسوية النزاعات البديلة، فإن استبدال الإنسان بالآلة أمر قد بدأ بالفعل في مسائل التسوية الودية، وأن هذا الأمر ليس بالجديد بل بدأ من حوالي 10 سنوات عند بعض الشركات وقمنا بالاطلاع شخصياً على منصة يكون فيها مجموعة من الباعة وعندما يحصل نزاع، ورغبة في إرجاع المنتج واسترجاع المبلغ فإن التقنية هي من تقرر ذلك بشكل تام دون تدخل بشري. صحيح أن مثل هذه التقنية لم تصل بعد إلى ساحة التحكيم، لكن في اعتقادنا أن تقنيات الذكاء الاصطناعي اليوم قادرة على الفصل في قضايا التحكيم البسيطة مبدئياً وخصوصاً باللغة الإنجليزية، وقد يتطلب ذلك جهداً أمداً ليس بالقصير في القضايا المعقدة.

وإِغم أنه كثيراً ما يُذكر (ChatGPT) وكأنه أحدث ثورة، لكن في واقع الأمر أن الشيء الوحيد الذي جدّ بظهوره هو أنه أتاح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للعموم بينما كانت في السابق مقتصرة على الشركات الكبرى والحكومات فقط، بينما اليوم يستطيع الفرد الاستعانة بالذكاء الاصطناعي بشكلٍ مباشر ومجاني.

في المقابل يواجه الذكاء الاصطناعي اليوم تحديات تشريعية وفنية على الصعيدين المحلي والعالمي، فمن ضمن التحديات التشريعية؛ ماذا لو قامت الآلة على سبيل المثال بإصدار حكم تحكيمي؛ فكيف يمكن للمحكمة الأمر بتنفيذه مع عدم توفر شروط المحكم والإجراءات المعتمدة نظاماً والتي لا يمكن تطبيقها على الآلة؟!

آراء وانطباعات عن المنتدى



د. فلاح الزهراني
@zahranifm2

Follow back

تشرفنا بالمشاركة في منتدى التحكيم الإلكتروني الذي نظمه **#مركز الأحساء للتحكيم التجاري**، وحظي برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير **#سعود بن طلال** بن بدر محافظ **#الأحساء**، وقد تناول المنتدى عدداً من الجلسات والحوارات لتحسين مناخ التحكيم، كما تشرفت بالتكريم من سعادة وكيل المحافظة الأستاذ **@m_aljafry** جزيل الشكر لرئيس مجلس إدارة المركز أخي المبارك **@yousof966** وكافة القائمين على المركز و **@ahsachamber** وأصحاب الفضيلة والسعادة والزلاء الكرام.

Translate post



معاذ بن إبراهيم الجعفري
@m_aljafry

Follow

سعدت اليوم بافتتاح منتدى الأحساء للتحكيم في دورته الثانية والذي يحظى برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير **#سعود بن طلال** بن بدر محافظ **#الأحساء** "حفظه الله"، ونشيد بما يقدمه المنتدى من جلسات ومواضيع ذات دور مهم في التوعية والتثقيف القانوني، والشكر موصول لمركز الأحساء للتحكيم وغرفة الأحساء على جهودهم المباركة.

Translate post



...Dr.Abdulla عبد اللطيف القرني
@dr_alqarny

Follow

#مركز الأحساء للتحكيم التجاري
تشرفت بالمشاركة في منتدى التحكيم الإلكتروني بمركز الإحساء للتحكيم التجاري وتشرفت بلقاء سعادة رئيس مجلس إدارة المركز الدكتور القدير يوسف الجبر، وأصحاب السعادة والزلاء، وأشكر كل من ساهم في هذه الفعالية الرائعة

Translate post



قسطاس - قسطاس
@qistascom

Follow

سعدنا بمشاركة فريق **#قسطاس** في **#منتدى الأحساء للتحكيم**، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير **#سعود بن طلال** بن بدر محافظ **#الأحساء**، حيث تمت مناقشة العديد من المواضيع الهامة للتحكيم، وكلمة للمدير التنفيذي حول أثر **#الذكاء الاصطناعي** على التحكيم مع نخبة من الخبراء والمختصين **#التحكيم الإلكتروني**

Translate post



آراء وانطباعات عن المنتدى

سعدت بحضور منتدى الأحساء للتحكيم الإلكتروني بغرفة الأحساء @ahsachamber وهو مبادرة تعزز ثقافة العدالة والتسوية الودية للنزاعات بين الأطراف ويمثل المنتدى خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة وتسهيل الوصول إلى آليات فعالة لحل النزاعات بطرق مبتكرة وموثوقة. شكرا لكل القائمين على هذا

@AhsaAcca

Translate post



سعدت اليوم بحضور منتدى #مركز_الأحساء_للتحكيم_التجاري وحضور الجلسات الحوارية المثيرة بوجود قانات في مجال القانون بشكل عام والتحكيم بشكل خاص، ومن الأمور التي التلج وتفرح الصدر، تم تدشين منصة التحكيم التجاري التابعة لمركز الأحساء للتحكيم التجاري

Translate post



سعدت اليوم بحضور #منتدى_الأحساء_للتحكيم بوجود قامة علمية من المحامين والقانونيين وأهل الخبرة والاختصاص ، شكرا لكل القائمين على هذا الحدث المثري

Translate post



سررت بحضور منتدى الأحساء للتحكيم -التحكيم الإلكتروني-؛ الذي يشكل منصة حيوية للتبادل الفعال للخبرات والمعرفة في مجال التحكيم الإلكتروني، وهو مبادرة تعزز ثقافة العدالة والتسوية الودية للنزاعات بين الأطراف.

يمثل هذا المنتدى خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة الشاملة وتسهيل وصول الأفراد والمؤسسات إلى آليات فعالة لحل النزاعات بطرق مبتكرة وموثوقة.

وأثقدم بخالص الشكر والامتنان للقائمين على هذا الملتقى الهام، ولجميع المشاركين والداعمين الذين ساهموا في نجاحه.

#التحكيم_الإلكتروني
#مركز_الأحساء_للتحكيم_التجاري

شكر من القلب
للقائمين على مركز الأحساء للتحكيم التجاري
حيث سعدنا بالأمس بحضور منتدى الأحساء للتحكيم وكان بعنوان (التحكيم الإلكتروني)

فقد ابدع نخبة المتحدثون وعددهم (١٥) بأربع جلسات بأوراق العمل المقدمة منهم بسرد خبراتهم وتجاربهم عن التحكيم والتقاضي

@yousof966 @AhsaAcca

سعدنا في هذا اليوم بحضور منتدى الأحساء للتحكيم في نسخته الثانية والتي تحدثت بشكل خاص عن " التحكيم الإلكتروني " ، منتدى مميز من تنظيم الى مواضيع الى محاورين الى متحدثين مميزين اضافوا لنا اضافة جديدة حول التحكيم الإلكتروني

مشكورين على جهودهم الجبارة.

@AhsaAcca



بالشراكة مع

مركز الدراسات
والاستشارات القانونية
Center for Legal Studies
and Consultations



KFU
جامعة الملك فيصل
KING FAISAL UNIVERSITY

الراعي الذهبي

مكتب د. يوسف عبد اللطيف الجبر
للمحاماة والاستشارات



شركة الدكتور فلاح الزهراني
للمحاماة والتحكيم والاستشارات
Dr. Falah Al-Zahrani Law Firm
for Arbitration, and Consultations



شركة ركيزة للمحاماة
Rakeeza Law Firm

الراعي الفضي



عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّالِح
Abdulrhman Abdullah Alsalih
للمحاماة والاستشارات القانونية
LAW OFFICE



مكاتب النخلة
THE PALM OFFICES



المحامي
يوسف بن عبدالله العرفج

راعي الضيافة





غرفة الأحساء
AL AHSA CHAMBER



مركز الأحساء للتحكيم التجاري
Al Ahsa Center for Commercial Arbitration



منتدى الأحساء للتحكيم
Al-Ahsa Arbitration Forum Electronic arbitration
التحكيم الإلكتروني

لزيارة موقعنا الإلكتروني



X AhsaAcca  acca.sa



غرفة الأحساء
AL AHSA CHAMBER



مركز الأحساء للتحكيم التجاري
Al Ahsa Center for Commercial Arbitration



منتدى الأحساء للتحكيم
Al-Ahsa Arbitration Forum Electronic arbitration
• التحكيم الإلكتروني •

لزيارة موقعنا الإلكتروني



AhsaAcca  acca.sa